الإجابة عن إمتحان مقياس قانون البورصة
ثانية ماستر قانون أعمال

الإجابة عن السؤال :

مقدمة : تعد السوق المالية (البورصة) من أهم الآليات القانونية والإقتصادية التي تعتمدها الدول الحديثة لتعبئة الإدخار وتوجيهه نحو الإستثمار المنتج وقد أولى المشرع عناية خاصة لتنظيم البورصة من خلال إطار قانوني يهدف إلى حماية الشفافية، حماية المستثمرين وتحقيق إستقرار المعاملات المالية بإعتبار أن أي خلل في هذا المجال ينعكس سلبا على الثقة في الإقتصاد الوطني .... (ع ن)

أولا : مفهوم البورصة وأهميتها القانونية والإقتصادية . (ع ن)

1) مفهوم البورصة :

البورصة هي سوق منظمة يتم فيها تداول القيم المنقولة كالأوراق المالية (الأسهم والسندات) وفق قواعد قانونية مضبوطة وتحت رقابة هيئات مختصة بما يضمن توازن المصالح بين المتعاملين ...

2) أهمية البورصة :

إقتصاديا : - تحويل المؤسسات الإقتصادية دون اللجوء المفرط إلى القروض البنكية ...
- تشجيع الإدخار والإستثمار ...
- دعم النمو الإقتصادي ...

قانونيا : - تكريس مبدأ الشفافية والإفصاح ...
- تنظيم العلاقة بين المصدرين والمستثمرين والوسطاء ...
- حماية السوق من الممارسات غير المشروعة ...

ثانيا : إعتمد المشرع الجزائري تنظيما مؤسساتيا دقيقا للسوق المالية تجسد أساسا في الأمر المتعلق ببورصة القيم المنقولة ... (ع ن)

1) الهيئات المتدخلة في تنظيم السوق المالية

أ) لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها.

تعد الهيئة الأساسية للرقابة وتتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي

ومن صلاحياتها : - السهر على شفافية السوق ونزاهتها ...
- إعتماد الوسطاء في عمليات البورصة ...
- مراقبة عمليات البورصة الإصدار والتداول ...
- توقيع جزاءات إدارية عند الإخلال بالقواعد القانونية ...

ب) شركة تسيير بورصة القيم

تتولى : - تنظيم عمليات التداول ...
- تحديد قواعد القبول والتداول ...
- ضمان السير المنتظم للجلسات ...

ج) الوسطاء في عمليات البورصة

وهم حلقة الوصل بين المستثمرين والسوق ويتمتعون بإعتماد وزارة صارمة لما لهم من دور خطير في توجيه أوامر البيع والشراء ...

ج) حدود الصلاحيات :
رغم إتساع صلاحيات الهيئة الرقابية إلا أنها تبقى مقيدة بما يلي :
- مبدأ الشرعية ---
- حقوق الدفاع ---
- رقابة القضاء الإداري في حالة التعسف أو الإنحراف في إستعمال السلطة ---

ثالثا : آليات حماية المستثمر في السوق المالية : (5 ن)

1) مبدأ الشفافية والإفصاح
يعد حجر الأساس في حماية المستثمرين حيث يحرص القانون على التزامات المدرجة مايلي :
- نشر معلومات دقيقة وصحيحة ---
- الإفصاح عن كل الوقائع الجوهرية التي قد تؤثر على سعر الورقة المالية ---
- تقديم القوائم المالية للدولة ---
يهدف ذلك إلى تمكين المستثمرين من إتخاذ قرار إستثماري واعي ---

ج) مكافحة الممارسات غير المشروعة :
أ) التلاعب بالأسعار
تتمثل في خلق إنطباع مظلل حول العرض والطلب ويحرم بمالة من أثر مباشر على نزاهة السوق ---
ب) التداول بناء على معلومات داخلية
ويكون بإستغلال معلومات غير معلنة لتحقيق ربح غير مشروع ويعد من أخطر الجرائم التي تهدد الثقة في السوق المالية ---

رابعا : الجزاءات الإدارية والجزائية ودورها في الإنضباط : (4 ن)
1) الجزاءات الإدارية توقعها لجنة تنظيم عمليات البورصة وتتمثل فيما يلي :
- الإنذار ---
- الغرامة المالية ---
- تعليق أو سحب الإعتماد ---

2) الجزاءات الجزائية : وتتمثل فيما يلي :
- الغرامات ---
- الحبس في بعض الجرائم الخطيرة كإستعمال المعلومات الداخلية ---

3) دقيق الفعالية :
رغم أهمية هذه الجزاءات إلا أن فعاليتها تبقى نسبية لإرتباطها بضعف الإقبال على السوق المالية في الجزائر ---
- قلة السوابق القضائية ---
- الحاجة إلى تعزيز الثقة المالية والرقابة الفعلية ---

الخاتمة : (1 ن)
يظهر التنظيم القانوني للسوق المالية في الجزائر سعي المشرع إلى إرساء سوق بورصة قائمة على الشفافية والإنضباط وحماية المستثمرين غير أن فعالية هذا الإطار تبقى رهينة بتفعيل النصوص القانونية وتطوير أجهزة الرقابة وتعزيز الثقة في السوق المالية كوسيلة حقيقية لتمويل الإقتصاد الوطني ---